المباحثُ العقديّةُ

في حديثِ افتراقِ الأممِ

إعداد الطالب

أحمد سردار محمد مهر الدّين شيخ

لنيل درجة العالميّة (الماجستير)

بإشراف فضيلة الدّكتور/ محمود عبد الرحمن قدم

-حفظه الله-

العام الجامعيّ

١٤٢٤ - ١٤٢٥هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الافتتاحية

إن الحمد لله، نحمدُه، ونستعينُه، ونستغفرُه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيِّئات أعمالنا.

من يهده اللهُ فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هاديَ له.

وأشهد أن لا إله إلاّ اللهُ وحدَه لا شريكَ له، وأشهد أنّ محمدًا عبدُه ورسولُه، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

أمّا بعد:

فإن الله ـ سبحانه ـ خلق الإنسانَ وكرّمَه، وأسبغ عليه نعمَه الظاهرة والباطنة، وأمرَه بأن يعبدَه ـ سبحانه ـ وحدَه لا شريكَ له؛ وقد قام آدم ـ عليه السلام ـ أبو البشر، وأوّل أنبياء الله في الأرض، بما أمره به ربُّه؛ حيث قال الله ـ تعالى ـ: ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٨﴾ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [1]؛ فهذا الكلامُ الذي خاطب الله به آدم وغيره لما أهبطهم قد تضمّن أنَّه أوجب عليهم اتّباعَ هداه المنزَّل، وهو الوحيُ الواردُ على أنبيائه؛ وتضمّن أنَّ مَن أعرض عنه فإنه يكون يوم القيامة في العذاب المهين.

فكان آدمُ ـ عليه السلام ـ على التوحيد لله، وأمر بَنِيه بما أمره الله به؛ فكان بنوهُ من بعدِه مجتمعين على التوحيد، وجرى أمرُهم على السّداد والاستقامة؛ والأمةُ واحدةٌ، والدينُ واحد، والمعبود واحد.

ثم وقع بعد ذلك الاجتماع العظيم أعظمُ اختلاف وتفرُّق يقعان بين البشر، وهو الاختلاف في أصل الأصول والحكمة من خلق الإنس والجن؛ حيث وقع الشركُ في بني آدم، وحصل بذلك تفرُّق الناس إلى مؤمنين يعبدون الله لا يشركون به شيئًا، ومشركين يعبدون الهوى والشيطان.

وقد علم الله ـ سبحانه ـ ما عليه بنو آدم من كثرة الاختلاف والافتراق، وتبايُن العقول والأخلاق؛ حيث خلقوا من طبائع ذات تنافر، وابتلوا بتشعّب الأفكار والخواطر؛ فبعث الله الرسل مبشِّرين ومنذرين، ومبيّنين للإنسان ما يضله ويهديه، وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، قال ـ تعالى ـ: ﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ

---

(1) سورة البقرة، الآيتان: ٣٨ ـ ٣٩.

مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ ﴾[1]، وقال سبحانه .:﴿ وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخۡتَلَفُواْ ﴾ [2].

وقد أمر الله المرسلين بإقامة الدين وعدم التفرُّق فيه، قال ـ تعالى .: ﴿ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحٗا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ ﴾[3]، وأمر المؤمنين بما أمر به المرسلين، قال –تعالى–: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعۡمَلُواْ صَٰلِحًاۖ إِنِّي بِمَا تَعۡمَلُونَ عَلِيمٞ ٥١ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱتَّقُونِ ٥٢ فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ زُبُرٗاۖ كُلُّ حِزۡبِۭ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ ﴾[4]؛ فذمّ الذين تفرّقوا على الأنبياء.

إلاّ أنّ الاختلافَ والتفرُّق كانا سِمَةً دائمةً في البشر، وقد قال ـ تعالى .: ﴿ وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخۡتَلِفِينَ ١١٨ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمۡۗ ﴾ [5]؛ وقصَّ الله علينا في كتابه تفرُّق الأمم قبلنا في دينهم واختلافهم على أنبيائهم.

ثم جاءت بعثة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ خاتم الأنبياء والمرسلين داعيةً أعظم دعوة إلى الاجتماع على الحق والتوحيد، ونبذ التفرُّق في الدين وبين المسلمين؛ قال ـ تعالى .: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍۚ ﴾[6]؛ فبرّأ نبيَّه من الذين فرّقوا دينَهم وكانوا شيَعًا؛ وقال –تعالى–: ﴿ وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٣١ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗاۖ كُلُّ حِزۡبِۭ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ ﴾ [7]، فنهانا الله أن نتفرّق في الدين، كما نهانا ـ سبحانه ـ عن متابعة مَن قبلَنا في التفرُّق والاختلاف، قال –تعالى–: ﴿ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخۡتَلَفُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُۚ ﴾[8].

---

(1) سورة البقرة، آية: ٢١٣.

(2) سورة يونس، آية: ١٩.

(3) سورة الشورى، آية: ١٣.

(4) سورة المؤمنون، الآيات: ٥١ ـ ٥٣.

(5) سورة هود، الآيتان: ١١٨ ـ ١١٩.

(6) سورة الأنعام، آية: ١٥٩.

(7) سورة الرّوم، الآيتان: ٣١، ٣٢.

(8) سورة آل عمران، آية: ١٠٥.

وكان الصحابة رضي الله عنهم ـ الذين منَّ الله عليهم بصحبة خير الرسل ـ ملتزمين بكتاب ربِّهم وسنّة نبيِّهم صلى الله عليه وسلم ـ وهما المشتملان على جميع الهدى ـ، فكانوا مجتمعين على الحق، مبتعدين كلَّ البعد عن التفرُّق وأسبابه؛ فقد كانوا أعرفَ الناسِ بالفرْق بين الحقِّ الذي جاء به النبيُّ ـ صلى الله عليه وسلم ـ وبين ما يخالفه، وأعظمَ محبَّةً لما جاء به وبغضًا لما خالفَه، وأعظمَ جهادًا عليه؛ فكانوا أفضلَ ممّن بعدَهم في العلم والدين والجهاد، وأكملَ علمًا بالحقِّ والباطل، وأعظمَ محبّةً للحقِّ وبغضًا للباطل، وأصبرَ على متابعة الحق واحتمال الأذى فيه وموالاة أهلِه ومعاداة أعدائه؛ فأظهر اللهُ على أيديهم دينَه في مشارق الأرض ومغاربها.

وكان لا بدّ أن يظهر في هذه الأمّة ما سبق به القدر، واقتضته نشأة البشر، من نوع من التفرُّق والاختلاف كما كان فيما غبَر؛ وكان ذلك ممّا أخبر به النبيُّ ـ صلى الله عليه وسلم ـ أمَّتَه؛ حيث أخبر عن تفرُّق اليهود والنصارى قبلَنا إلى فرقٍ شتّى، وأنّ هذه الأمة ستتابعهم في التفرُّق؛ فوقع الاختلاف والتفرُّق في هذه الأمة، ودبَّ النزاعُ بين المسلمين، اختلفت مناهجهم، وتعدّدت مشاربهم، وتباينت مسالكهم، فتمزّقت وحدتُهم، وتشتّتت كلمتهم.

ولكنَّ الله سبحانه ـ الذي جعل هذه الأمة خيرَ أمةٍ أُخرجت للناس ـ خصَّها بما لم يؤته غيرَها من الأمم؛ ومن ذلك: أنه لا يعذِّب هذه الأمة بعذاب عام لا من السماء ولا بأيدي الخلْق؛ فلا يهلكهم بسنَة عامّة، ولا يسلِّطُ عليهم عدوًّا من غيرهم فيجتاحهم، كما كان يسلِّطُ على بني إسرائيل عدوًّا يجتاحهم حتى لا يبقى لهم دينٌ قائم منصور، ومَن لا يُقتل منهم يبقى مقهورًا تحت حكم غيرهم؛ بل لا تزال في هذه الأمة طائفة ظاهرة على الحق إلى يوم القيامة، ولا يجتمعون على ضلالة، فلا تزال فيهم أمّة يدعون إلى الخير، ويأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر، وأولئك هم المفلحون[1].

ولما كان التفرُّق واقعًا ماضيًا وحاضرًا ومستقبلاً في الأمم قبلنا وفي هذه الأمّة؛ اخترتُ أن يكون موضوع رسالتي ذلك الحديثُ الذي هو من معجزاته ـ صلى الله عليه وسلم ـ، والذي أخبر فيه النبيُّ ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن تفرُّق اليهود إلى إحدى وسبعين فرقة، وتفرّق النصارى إلى اثنتين وسبعين فرقة، وأنّ هذه الأمة ستفترق إلى ثلاث وسبعين فرقة؛ مع بيان الفرقة التي تنجو من هذه الأمة، وهي المتمسِّكة بكتاب ربِّها وسنّة نبيِّها ـ صلى الله عليه وسلم ـ على ضوء ما كان عليه الصحابة وسلف الأمة وأئمّتها.

---

(1) هذه الافتتاحيّة مقتبَسةٌ من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في عددٍ من كتبه.

وجعلت عنوان الرسالة:

المباحث العقدية في حديث افتراق الأمم

أهميّة الموضوع، وأسباب اختياره:

١ . اهتمام العلماء قديمًا وحديثًا بالحديث الذي هو مدار البحث، وتناولهم لمباحثه بالدراسة والتحليل والمناقشة؛ فمن أهل العلم مَن تعرّض لشرح الحديث، وبيان مباحثه وفوائده، ومنهم من تناول بعض جمله بالعرض والتحليل، ومنهم من اقتبس منه بعض مباحثه ليؤلِّف فيها مؤلَّفًا. فيأتي بحثي هذا مكمِّلاً لجهودهم وإتمامًا لسعيهم.

٢ . أن هذا الحديث أصلٌ في بابِه: أصلٌ في بيان تفرُّق اليهود والنصارى وعدد فرقهم، وأصلٌ في تفرُّق هذه الأمة وعدد فرقها، وأصلٌ في وصف الفرقة الناجية من هذه الأمة؛ ولذا اتّخذه علماء الفرَق قديمًا وحديثًا أساسًا ينطلقون منه، وركيزةً يبْنُون عليها؛ فيفتتح به المؤلِّفون في الفرق كتبَهم، ويمهِّدُ به المختصّون في تدريس الفرق دروسهم، ومن ثمَّ فإن العمل فيه، والتعمّق في دلالاته ومباحثه في موضع واحد، وفي رسالة علمية متخصّصة؛ له أهمية بالغة عند أهل التخصص.

٣ . أن مباحث هذا الحديث وما يتعلّق به مفرَّقةٌ في بطون الكتب وفي ثنايا كلام أهل العلم؛ فمن المهمّ بمكانٍ جمعُ ذلك في موضعٍ واحد، ممّا يسهِّل على طلبة العلم دراسة ما يتعلّق بجميع مباحث الحديث بأيسر السبل وأقلّ الأوقات.

٤ . أن الكتابة في مباحث هذا الحديث تُعنَى . في الدرجة الأولى . بالجانب التأصيلي التقعيدي؛ حيث تدرس فيه أصول المباحث بأدلّتها وقواعدها، ممّا يفيد المتناول لها تأصيلاً علميًّا جيّدًا في تلك المباحث التي سيدرسها؛ وما أحوج طالب العلم إلى أن يكون علمه مؤصّلاً مبنيًّا على أسسٍ ثابتة راسخة.

٥ . في وقتٍ كثُر فيه التفرُّق بين المسلمين، وكثرت في المقابل دعواتٌ لردِّ المسلمين إلى الوحدة والجماعة ونبذ التفرّق؛ تبرز أهمّية دراسة هذا الحديث؛ حيث تكشف بجلاءٍ ذلك العلاج النبوي الحكيم لهذا التفرُّق، وأنه بالاستمساك بالكتاب والسنة واتباع السلَف؛ فيجد المسلم الغيور الطّالب للحق ما يؤمِّلُه ويرجوه، ويتبيّن له طريق النجاة من الأهواء والفرق. وعليه، فإن إبراز هذا الجانب في الحديث، ودراسته دراسة فاحصة سليمة؛ يفيد الباحث في نفسه بمعرفة الحق والعمل به، ويفيد الناس

معرفةً للطريق الذي جعله النبي ﷺ نجاةً من التفرّق والأهواء.

٦ . أن في الحديث مسائل عقديّة مهمّة تحتاج إلى مزيد من الكتابة والدراسة والبحث والتمحيص؛ فأحببتُ أن أساهم بجهدي المتواضع في بيان تلك المسائل وتجليتها من خلال كلام أهل العلم المعتبَرين.

٧ . أن المؤلفات التي أُلِّفت لدراسة بعض المسائل العقدية في هذا الحديث؛ في بعضِها قصورٌ وخلَل؛ فيأتي هنا دور طالب العلم المختصّ بدراسة العقيدة بدرجة كبيرة من الأهميّة؛ حيث يقوم بدراسة مباحث الحديث العقدية دراسة علميّة وافية مبنيَّة على الأسس الثابتة القويّة من كتاب الله وسنّة نبيِّه ـ صلى الله عليه وسلم ـ وفق فهم سلف الأمة وأئمّتها.

٨ . أن الحديث دليلٌ على ما أوتيَه ـ صلى الله عليه وسلم ـ من جوامع الكلم؛ فقد اشتمل ـ مع إيجازِه ـ على مسائل في العقيدة كثيرة، وفوائد مهمّة للمسلم غزيرة، ممّا يجعله أهلاً للدراسة في رسالة علمية مستفيضة؛ فما أولى أن يقوم الباحث المختصّ بدراسة العقيدة بإجلاء تلك المباحث وإعطائها حقَّها من الدراسة المتأنِّيّة الفاحصة.

٩ . أن هذا الحديث وإن كان غالب مسائله تتعلّق بالعقيدة؛ إلاَّ أنّ فيه مباحث مهمّة تتعلّق ببعض العلوم الأخرى كعلم الحديث وعلم أصول الفقه، مما يجعل الطالب يوسِّع مداركه من خلال بحثه فيما يتعلّق بتلك العلوم، ويجعله ذا حصيلة علمية جيّدة فيها، إضافةً إلى ما هو متخصِّص فيه، وهو علم العقيدة.

خطة البحث

يتكوّن البحثُ من: **مقدّمة، وتمهيد، وثلاثة أبواب، وخاتمة.**

أولاً: المقدِّمة:

وتتضمّن: الافتتاحيّة، أهميّة الموضوع وأسباب اختياره، خطة البحث، منهج البحث، دراسات سابقة لها صلة بالموضوع، شكر وتقدير.

ثانيًا: التمهيد:

وفيه **مبحثان:**

- المبحث الأول: حديث الافتراق معجزة من معجزات النبي - صلى الله عليه وسلم -.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: إخبار النبي - صلى الله عليه وسلم - عن افتراق اليهود والنصارى.

المطلب الثاني: إخباره - صلى الله عليه وسلم - عن وقوع الافتراق في هذه الأمة، وبقاء الفرقة الناجية المنصورة.

- المبحث الثاني: أهمية حديث الافتراق عند علماء المسلمين.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: اهتمام علماء الفِرَق بحديث الافتراق.

المطلب الثاني: اهتمام علماء المسلمين عمومًا بحديث الافتراق.

ثالثًا: وأما الأبواب الثلاثة فهي كالتّالي:

📖الباب الأوّل: دراسة حديث افتراق الأمم رواية.

وفيه **فصلان:**

الفصل الأول: دراسة روايات حديث افتراق الأمم.

وقد بلغ رواة حديث افتراق الأمم من الصحابة خمسة عشر صحابياً.

وفيه خمسة عشر مبحثًا:

- المبحث الأول: دراسة الحديث من رواية أنس بن مالك - رضي الله عنه -.

- **المبحث الثاني**: دراسة الحديث من رواية جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنه ـ.
- **المبحث الثالث**: دراسة الحديث من رواية سعد بن أبي وقّاص ـ رضي الله عنه ـ..
- **المبحث الرابع**: دراسة الحديث من رواية عبد الله بن عباس ـ رضي الله عنه ـ..
- **المبحث الخامس**: دراسة الحديث من رواية عبد الله بن عمر ـ رضي الله عنه ـ..
- **المبحث السادس**: دراسة الحديث من رواية عبد الله بن عمرو ـ رضي الله عنه ـ..
- **المبحث السابع**: دراسة الحديث من رواية عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ..
- **المبحث الثامن**: دراسة الحديث من رواية علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ..
- **المبحث التاسع**: دراسة الحديث من رواية عمرو بن عوف ـ رضي الله عنه ـ..
- **المبحث العاشر**: دراسة الحديث من رواية عوف بن مالك ـ رضي الله عنه ـ..
- **المبحث الحادي عشر**: دراسة الحديث من رواية معاوية بن أبي سفيان ـ رضي الله عنه ـ..
- **المبحث الثاني عشر**: دراسة الحديث من رواية أبي أمامة ـ رضي الله عنه ـ..
- **المبحث الثالث عشر**: دراسة الحديث من رواية أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ..
- **المبحث الرابع عشر**: دراسة الحديث من رواية أبي الدرداء، وأبي أمامة، وواثلة بن الأسقع، وأنس بن مالك ـ رضي الله عنهم ـ..
- **المبحث الخامس عشر**: خلاصة دراسة روايات الحديث.

الفصل الثاني: أقوال العلماء في الحكم على حديث افتراق الأمم.

وفيه **ثلاثة مباحث**:

- **المبحث الأول**: ذكر أقوال مَن صحَّح الحديث أو حسَّنه.
- **المبحث الثاني**: ذكر أقوال من ضعف الحديث أو حكم بوضعه.
- **المبحث الثالث**: مناقشة أقوال الفريقين.

📖 الباب الثاني: الافتراق في الأمم.

وفيه **ثلاثة فصول**:

الفصل الأول: الافتراق ـ باعتبار أصلِه ـ.

وفيه **ستّة مباحث**:

. المبحث الأول: تعريف الافتراق.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الافتراق لغة.

المطلب الثاني: الألفاظ الدالة على معنى الافتراق.

المطلب الثالث: أنواع الافتراق.

المطلب الرابع: المراد من الافتراق في الحديث.

. المبحث الثاني: ذكر الأدلة في التحذير من الافتراق.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التحذير من الافتراق نفسه.

المطلب الثاني: التحذير من الافتراق بذكر أسبابِه.

المطلب الثالث: التحذير من الافتراق بذكر آثاره.

. المبحث الثالث: أسباب الافتراق.

وفيه تمهيد وعشرة مطالب:

المطلب الأول: الجهل.

المطلب الثاني: اتباع الهوى.

المطلب الثالث: الكبر والحسد والبغي.

المطلب الرابع: التعصُّب.

المطلب الخامس: الغلوّ.

المطلب السادس: الابتداع.

المطلب السابع: التساهل في محاربة البدع.

المطلب الثامن: الاعتماد على العقل وتقديمه على النقل.

المطلب التاسع: التأثّر بالديانات الأخرى.

المطلب العاشر: الدسائس من أعداء الإسلام.

. المبحث الرابع: الآثار المترتّبة على الافتراق.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ظهور التكفير والتبديع والتفسيق بغير حق.

المطلب الثاني: فشوّ البدع وضياع السنن (تغيير الدين أو تبديله).

المطلب الثالث: ضعف الأمّة وطمع أعدائها فيها.

. المبحث الخامس: وقوع الافتراق كوني قدري لا ديني شرعي.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المراد بالكوني القدري، والديني الشرعي.

المطلب الثاني: الأدلة الدالّة على وقوع الافتراق في بني آدم.

المطلب الثالث: تقرير كون الافتراق مرادًا لله كونًا وقدرًا لا دينًا وشرعًا.

. المبحث السادس: هل العدد الوارد في الحديث للتكثير أو للتحديد؟.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ذكر قول من ذهب إلى أنّ العدد للتكثير.

المطلب الثاني: ذكر قول من ذهب إلى أن العدد للتحديد.

المطلب الثالث: مناقشة أقوال الفريقين.

الفصل الثاني: الافتراق في اليهود والنصارى.

وفيه **ثلاثة مباحث**:

. المبحث الأوّل: التعريف ببني إسرائيل واليهود والنصارى وأهل الكتاب.

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: التعريف ببني إسرائيل.

المطلب الثاني: التعريف باليهود.

المطلب الثالث: التعريف بالنصارى.

المطلب الرابع: التعريف بأهل الكتاب.

المطلب الخامس: العلاقة بين المصطلحات الأربعة (بني إسرائيل، اليهود، النصارى، أهل الكتاب).

ـ المبحث الثاني: وجه النصّ على اليهود والنصارى في الحديث.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: كون اليهود والنصارى أهل كتاب سماوي.

المطلب الثاني: كون اليهود والنصارى أقرب أهل ملّتين زمنيًّا إلى الإسلام.

المطلب الثالث: التحذير من مشابهة اليهود والنصارى في الافتراق.

المطلب الرابع: ما ورد في النصوص من اتباع أمة النّبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لسنن اليهود والنصارى.

ـ المبحث الثالث: بيان الافتراق في اليهود والنصارى.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: بيان الافتراق في اليهود، والفِرقة الناجية منهم.

المطلب الثاني: بيان الافتراق في النصارى، والفِرقة الناجية منهم.

المطلب الثالث: ذكر فرق اليهود التي نصّ عليها أهل العلم.

المطلب الرابع: ذكر فرق النصارى التي نصّ عليها أهل العلم.

الفصل الثالث: الافتراق في هذه الأمة.

وفيه ستة مباحث:

ـ المبحث الأول: المراد بـ((الأمة)) في الحديث.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأوّل: المراد بـ((الأمة)) لغة واصطلاحا.

المطلب الثاني: ذكر قول من ذهب إلى أنّ المراد بالأمة أمة الإجابة.

المطلب الثالث: ذكر قول من ذهب إلى أنّ المراد بالأمة أمة الدعوة.

المطلب الرابع: مناقشة أقوال الفريقين.

ـ المبحث الثاني: وقوع الافتراق في هذه الأمة.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: دلالة قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: ((ستفترق)).

المطلب الثاني: أول افتراق حصل في الأمة.

المطلب الثالث: مناقشة من ذهب إلى أن الافتراق سيكون في آخر الأمة.

المطلب الرابع: وجه زيادة عدد الفِرق في هذه الأمة عن الأمم السابقة.

ـ المبحث الثالث: علامات أهل الأهواء والفُرْقة.

وفيه عشرة مطالب:

المطلب الأول: الفُرْقة.

المطلب الثاني: اتّباع الهوى.

المطلب الثالث: الغلو في الدين.

المطلب الرابع: اتّباع المتشابه.

المطلب الخامس: معارضة السنة بالقرآن.

المطلب السادس: الجهل بالحديث.

المطلب السابع: بغض أهل الأثر.

المطلب الثامن: إطلاق الألقاب السيئة على أهل السنة.

المطلب التاسع: ترك انتحال مذهب السّلف.

المطلب العاشر: تكفير مخالفيهم بغير دليل.

ـ المبحث الرابع: مناهج العلماء في تحديد الفرَق في هذه الأمة.

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: الضابط في اعتبار الفرق.

المطلب الثاني: منهج من عدّد أصول الفرق.

المطلب الثالث: منهج من عدّد الثنتين والسبعين فرقة.

المطلب الرابع: منهج من ذكر الفرَق دون حصْر.

المطلب الخامس: منهج من رأى عدم تعيين جميع الفرَق الثنتين والسبعين، مع ذكره لبعضها.

ـ المبحث الخامس: قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: ((كلُّها في النار)).

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منهج السلف في نصوص الوعيد.

المطلب الثاني: موقف العلماء من هذه الجملة دراية، مع بيان المعنى الصحيح لها.

ـ المبحث السادس: الموقف الصحيح إزاء هذا الافتراق.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الإيمان بوقوع الافتراق لا محالة.

المطلب الثاني: معرفة منهج الفرقة الواحدة الناجية والتمسُّك به.

المطلب الثالث: البعد عن الفرق الأخرى والتحذير منها.

المطلب الرابع: الدعوة إلى الاجتماع ونبذ الفُرْقة.

🕮 الباب الثالث: الفرقة الواحدة الناجية

وفيه **خمسة فصول**:

الفصل الأول: دلالة قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: ((إلا واحدة)) على أنّ الحقّ واحد لا يتعدّد.

وفيه **مبحثان**:

ـ المبحث الأول: أدلة الكتاب والسنة على أن الحق واحدٌ لا يتعدّد.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الأدلة من الكتاب.

المطلب الثاني: الأدلة من السنة.

ـ المبحث الثاني: أقوال أهل العلم في مسألة: هل يتعدّد الحق أو لا ؟.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: قول من قال: إن الحق يتعدد.

المطلب الثاني: قول من قال: الحقُّ واحدٌ لا يتعدّد.

المطلب الثالث: مناقشة أقوال الفريقين.

الفصل الثاني: قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: ((هي الجماعة)).

وفيه تمهيد وسبعة مباحث:

ـ تمهيد: وفيه:

أ ـ معنى الجماعة لغة واصطلاحًا.

ب ـ بيان موجز عن اختلاف العلماء في تفسير الجماعة في هذا الحديث وغيره.

وأما المباحث فهي:

ـ المبحث الأول: تفسير الجماعة بالسواد الأعظم.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف ((السواد)) لغة، والمراد بوصف السواد بِـ((الأعظم)).

المطلب الثاني: ذكر من قال بهذا التفسير، ودليله.

المطلب الثالث: المراد بالسواد الأعظم.

المطلب الرابع: مقتضى تفسير الجماعة بالسواد الأعظم.

ـ المبحث الثاني: تفسير الجماعة بالأئمة المجتهدين.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف ((الاجتهاد)) و ((المجتهد)) لغة واصطلاحًا.

المطلب الثاني: ذكر من قال بهذا التفسير، ودليله.

المطلب الثالث: مقتضى تفسير الجماعة بالأئمة المجتهدين.

ـ المبحث الثالث: تفسير الجماعة بالصحابة.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف ((الصحابي)) لغة واصطلاحًا، وبيان الأمور التي تثبت بها الصحبة.

المطلب الثاني: ذكرُ مَن قال بهذا التفسير، ودليله.

المطلب الثالث: مقتضى تفسير الجماعة بالصحابة.

ـ المبحث الرابع: تفسير الجماعة بجماعة أهل الإسلام إذا أجمعوا.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الإجماع لغة واصطلاحًا، وبيان حجِّيته.

المطلب الثاني: بيان المراد من هذا التفسير، ومقتضاه.

. المبحث الخامس: تفسير الجماعة باجتماع جماعة المسلمين على أمير.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الأدلة على وجوب عقد الإمارة وطاعة الأمير.

المطلب الثاني: ذكر من قال بهذا التفسير، ودليله.

المطلب الثالث: مقتضى تفسير الجماعة باجتماع جماعة المسلمين على أمير.

. المبحث السادس: تفسير الجماعة بالحق وأهلِه.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ذكر من قال بهذا التفسير.

المطلب الثاني: المراد بالحقِّ وأهلِه.

المطلب الثالث: مقتضى تفسير الجماعة بالحقِّ وأهلِه.

. المبحث السابع: مناقشة تفسيرات أهل العلم للجماعة.

الفصل الثالث: قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: ((ما أنا عليه وأصحابي)).

وفيه تمهيد وثلاثة مباحث.

. تمهيد: وفيه:

أ ـ وجه جوابه ـ صلى الله عليه وسلم ـ بتعيين الوصف لا تعيين الموصوف.

ب ـ اشتمال جوابه ـ صلى الله عليه وسلم ـ على أمرين: سنّته، وما كان عليه الصحابة.

وأما المباحث فهي:

. المبحث الأول: سنة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ:

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف ((السنة)) لغة واصطلاحًا.

المطلب الثاني: حجيّة السنّة.

المطلب الثالث: وجوب اتباع النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

المطلب الرابع: كمال سنة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ في جميع الأمور.

ـ المبحث الثاني: فهم الصحابة وعملهم.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: شدّة اتباع الصحابة للنبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

المطلب الثاني: الصحابة أفضل هذه الأمة وأعلمها بعد النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

المطلب الثالث: حجيّة فهم الصحابة وعملهم، ووجوب اتباعهم.

ـ المبحث الثالث: ((ما أنا عليه وأصحابي)) هو الميزان الذي توزن به الفرق.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقف الفرقة الناجية من هذا الميزان.

المطلب الثاني: موقف الفرق الأخرى من هذا الميزان:

أ ـ المعارضة بالعقل.

ب ـ المعارضة بالتعصّب.

جـ ـ المعارضة بردِّ أخبار الآحاد.

د ـ المعارضة بالابتداع.

هـ ـ المعارضة بالأحاديث الضعيفة والموضوعة.

و ـ المعارضة بالطعن في الصحابة.

ز ـ المعارضة بالوجد والذوق والكشف.

ح ـ المعارضة باللغة والمصطلحات الحادثة.

الفصل الرابع: الأسماء التي تطلق على الفرقة الواحدة.

وفيه **ستّة مباحث:**

ـ المبحث الأول: الجماعة.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: وجه وصف الفرقة الواحدة بالجماعة.

المطلب الثاني: ذكر من وصف من أهل العلم الفرقة الواحدة بالجماعة.

. المبحث الثاني: الفرقة الناجية.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ذكر من وصف الفرقة الواحدة بأنها ناجية.

المطلب الثاني: المراد بكون الفرقة الواحدة ناجيةً.

المطلب الثالث: الردّ على من زعم من أهل البدع أن فرقته هي الفرقة الناجية.

. المبحث الثالث: الطائفة المنصورة.

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: ذكر الحديث الوارد في الطائفة المنصورة.

المطلب الثاني: ذكر من جعل الفرقة الواحدة الناجية هي الطائفة المنصورة.

المطلب الثالث: الرد على من فرّق بين الفرقة الناجية والطائفة المنصورة.

المطلب الرابع: المراد بوصف الطائفة بأنها منصورة.

المطلب الخامس: تفسير أهل العلم للطائفة المنصورة.

المطلب السادس: بقاء الطائفة المنصورة إلى قيام الساعة.

. المبحث الرابع: أهل السنة والجماعة.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المراد بـ((أهل السنة والجماعة)).

المطلب الثاني: ذكر من جعل أهل السنة والجماعة هم الفرقة الواحدة الناجية.

. المبحث الخامس: أهل الحديث والأثر.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف ((الحديث)) و((الأثر)) لغةً واصطلاحًا.

المطلب الثاني: ذكر من جعل أهل الحديث والأثر هم الفرقة الواحدة الناجية والطائفة

المنصورة.

المطلب الثالث: المراد بـ((أهل الحديث))، وذكر شيء من فضائلهم وخصائصهم.

. المبحث السادس: السلفيّون.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف ((السلف)) و((السلفي)) لغة.

المطلب الثاني: صحة الانتساب إلى السلف.

المطلب الثالث: المراد بـ((السلفيّين))، ووجه كونهم هم الفرقة الواحدة الناجية.

المطلب الرابع: الردّ على من جعل السلفية حركة محدَثة أو محدودة بزمن.

الفصل الخامس: المعالم البارزة للفرقة الواحدة الناجية.

وفيه **ثلاثة مباحث**:

. المبحث الأول: التمسُّك بالكتاب والسنة وفق فهم سلف الأمة.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: وجوب التمسّك بالكتاب والسنة.

المطلب الثاني: الأدلة على حجيّة فهم السلف.

المطلب الثالث: منهج السلف أسلم وأعلم وأحكم.

. المبحث الثاني: النفور من الأهواء والبدع والتحذير منها.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: لزوم الاتباع وترك الابتداع.

المطلب الثاني: موقف الفرقة الناجية من البدع وأهلها.

. المبحث الثالث: الولاء والبراء على مقتضى العقيدة.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف ((الولاء)) و ((البراء)) لغةً واصطلاحًا.

المطلب الثاني: الأدلة على وجوب الولاء والبراء على مقتضى العقيدة.

المطلب الثالث: تطبيق الفرقة الناجية للولاء والبراء.

رابعاً: الخاتمة:

وأذكر فيها أهمّ النتائج التي توصّلت إليها من خلال البحث على طريقة ذكر فوائد الحديث والحكم المستنبطة منه.

خامساً: الفهارس.

منهج البحث

سيكون منهج البحث الذي سأسير عليه بإذن الله كالتالي:

١. أعزو الآيات إلى أماكنها في القرآن، وذلك بذكر اسم السورة ورقم الآية.

٢. أخرّج الحديث من مصادر الحديث المعتمدة: فما كان في ((الصحيحين)) فإني أكتفي بالعزو إليهما، وإن كان في أحدهما فإنني أكتفي بالعزو إليه كذلك؛ وما لم يكن في ((الصحيحين)) أو أحدهما فإنني أعزوه إلى من خرَّجه غير ملتزم في ذلك الاستيعاب، مع بيان حكم العلماء على الحديث قديمًا وحديثًا، وإن لم أجد لأهل العلم حكمًا على الحديث أنظر في إسناده وأحكم عليه حسب مقتضى قواعد الجرح والتعديل وقواعد مصطلح الحديث. وهذا كلُّه في غير الباب الأول القائم على تخريج الحديث الذي هو مدارُ البحث.

٣. أكتفي بعزو الآثار السلفيّة إلى المصادر؛ وإذا دعت الضرورة إلى الحكم على الأثر فإنني أنقل قول أهل العلم فيه إن وجدت، وإلاّ فإنني أنظر في إسناده وأذكر خلاصة الحكم عليه.

٤. نظرًا لكون هذا البحث قائمًا على مباحث حديث الافتراق فإنه من الضّروري أولاً دراسة الحديث دراسة حديثيّة مستفيضة:

أ- ليُعلم ما يثبت من ألفاظ الحديث وما لا يثبت؛ إذْ لا يمكن ترتيب مسألة عقدية على لفظة من ألفاظ الحديث إلاّ بعد معرفة ثبوتها.

ب- ولتسلم مباحث الحديث عن النقد المبني على تضعيف ألفاظ الحديث التي قامت عليها تلك المباحث، وكما قيل: ((ثبِّت العرش ثم انْقُش)).

ج- ولأن الحديث ـ مع شهرته ـ لا يزال محلّ نقاشٍ وأخذٍ وردٍّ، فلا يزال هناك من لا

يعوّل على الحديث لأنه ـ في وجهة نظره ـ غير صحيح، كما أن هناك من يطعن في بعض ألفاظ الحديث ويشكّك فيها تارة من جهة السند، وأخرى من جهة المعنى. لذلك كله كان لزاماً ـ قبل الخوض في مباحث الحديث ـ دراسة روايات الحديث بجميع طرقه وألفاظه دراسة وافية.

٥. أسلُك عند تخريج الأحاديث في الباب الأول الطريقة الآتية:

أ- لَمّا كان حديث الافتراق قد رُوي من طريق عددٍ من الصحابة فقد جعلت لرواية كلّ صحابي منهم مبحثًا خاصًّا لدراسة ما يتعلّق بروايته دراسة مستقلّة.

ب- أبدأ المبحث بسياق لفظ الحديث المروي من طريق الصحابي:

- فإن كان الحديث صحيحاً أو حسناً، أو فيه روايات صحيحة أو حسنة: فإنني أختار أصح الروايات، أو أتمها إن كانت متساوية في الصحة.
- وإن كان الحديث ضعيفاً: فإنني أختار أقلّ الروايات ضعفاً، أو أتمها إن كانت متساوية في الضعف.

ج- ثم أذكر من أخرج الحديث على قدر المستطاع، مرتّبًا لهم بحسب وفياتهم، مع التنبيه على صاحب لفظ الرواية المسوقة في أول المبحث. وأقتصر هنا على تسمية من كان في موضع الالتقاء من رجال الإسناد عند المصادر التي أخرجت الحديث، وأما إذا لم يكن الالتقاء إلاّ في الصحابي راوي الحديث فإنني أقتصر على ذكر مَن أخرج الحديث.

د- ثم أترجم لرجال الإسناد الذين أبرزتهم عند ذكر من أخرج الحديث مراعيًا ما يأتي:

- إن كان الراوي من رجال «التقريب» فإنني أستوفي فيه المعلومات الآتية: رمز من أخرج له، اسمه، نسبه، كنيته، نسبته، لقبه، تاريخ مولده، تاريخ وفاته، مرتبته في الجرح والتعديل. وذلك بحسب ما أقف عليه من ذلك في «تقريب التهذيب» و«تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر.

وكلُّ ما أذكره من مراتب الرواة في الجرح والتعديل ـ من هذا النوع ـ فهو من أحكام الحافظ في «التقريب» إلاّ حيث ترجّح لي خلاف قولِه فإنني أنبّه على

ذلك.

- وإن لم يكن من رجال «التقريب» فإنني أذكر كلامَ أهل العلم ـ مؤلِّفًا بينه في الغالب ـ بما يكشف حاله ويبيّن درجته في الجرح والتعديل.
- وأما صحابي الحديث: فأذكر ترجمته موجزة من كتاب «الإصابة» للحافظ ابن حجر، وقد أزيدُ عليه غيره لفائدة ماسّة منه.

هـ- أحكم على الحديث على ضوء ما أبرز من إسناده – إن كانت أسانيد الحديث تلتقي فيمن دون الصحابي –، مع بيان علله إن كان غير صحيح ولا حسن. وأما مَن دون موضع الالتقاء في الإسناد فإن كانوا يزيدون الحديث ضعفًا نبّهتُ عليهم، وإلاّ أشرتُ إلى توثيقهم إشارةً مجملَة.

أما إن كانت أسانيد الحديث لا تلتقي إلا في الصحابي: فإنني أذكر الطرق عنه مع بيان الحكم على كل طريق.

و- أذكر ما في الحديث من متابعات على قدر المستطاع مبيّنًا درجتها.

ز- إن كان لمعنى الحديث شاهد صحيح: فإني أكتفي بالإشارة إليه مع عزوه إلى من أخرجه بإيجاز، وإن كان له شاهد يحتاج إلى بحث ودراسة: فإنني أدرسه وأبيّن درجته، وهل يقوّي الحديث الأصل أو لا ؟.

ح- أستشهد بكلام أهل العلم السابقين والمعاصرين في الحكم على الحديث.

ط- ألتزم ببيان اختلاف ألفاظ الروايات مع بيان حكم كلّ لفظة.

ي- أختم كل مبحثٍ بخلاصةٍ تبين درجته.

٦. أترجم للأعلام في غير الباب الأول، وأخص بذلك من غلب على ظنّي عدم شهرته أو الحاجة إلى الترجمة له، فأترجم له بما يعطي عنه صورة واضحةً لدى القارئ.

٧. أنقل أقوال أهل العلم من مصادرها الأصليّة ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، وإلاَّ فإنني أنقلها عمن يوثق به من أهل العلم.

٨. أذكر معاني الألفاظ الغريبة الواردة في البحث.

٩. ثَمَّةَ رموزٌ واختصاراتٌ أستخدمُها في البحث، وهي:

أ- **شيخ الإسلام**: شيخ الإسلام ابن تيمية.

ب- **الحافظ**: الحافظ ابن حجر العسقلاني.

ج- **ت**: رقم الترجمة.

١٠. أذيّل البحث بفهارس تعين القارئ على نيل مراده، وهي:

أ- فهرس الآيات القرآنية.

ب- فهرس الأحاديث النبوية.

ج- فهرس الآثار.

د- فهرس التراجم:

- تراجم رجال الإسناد.
- تراجم الأعلام.

هـ- فهرس الألفاظ الغريبة.

و- فهرس الفرق والطوائف المترجمَة.

ز- فهرس المصادر والمراجع.

ح- فهرس الموضوعات التفصيلي.

دراسات سابقة لها صلة بالموضوع:

لم أجد ـ من خلال بحثي واطلاعي ـ مَن تناول جميع المباحث العقدية في حديث الافتراق بالدراسة الوافية في موضع واحد، إلاّ أنّ ثمّة دراسات سابقة لبعض جوانب الحديث ومباحثه، وأذكر منها هنا ما اطلعتُ عليه، وهي تنقسم إلى قسمين رئيسين:

الأول: دراسات كُتبت عن الحديث نفسه:

وهي:

١ ـ جواب لشيخ الإسلام ابن تيمية عن سؤال وُجّه إليه في تحديد الفرق، ومعتقد كل فرقة منها، وهو في المجلد الثالث من مجموع الفتاوى، من صفحة (٣٤٥) إلى (٣٦٢).

وقد بدأ فيه شيخ الإسلام ببيان حكم حديث الافتراق، وبعض أسماء الفرقة الناجية، ثم بيّن حكم تعيين الفِرق، وذكر بعض علامات أهل الفُرقة، وما يتميّز به أهل السنة عنهم ـ كل ذلك بإيجاز ..

ثم تحدث عن أول الفِرق خروجاً عن جماعة المسلمين (وهم: الخوارج)، وبيّن بعض مناهج السلف في تَعداد الفِرق، وختم ذلك بالحديث عن أصول معتقدات بعض الفِرق الضالة، وهي: الخوارج، والجهمية(١١)، والرافضة(١٢)، والمرجئة(١٣).

٢ ـ «حديث افتراق الأمة إلى نيّف وسبعين فرقة)) للإمام المحدّث محمد بن إسماعيل الصنعاني.

وقد تعرّض فيه المؤلف لقضيّتين مشكلتين في الحديث، وأجاب عنهما، وهما:

أ ـ ما في الحديث من الحكم على أكثر الأمة بالهلاك والكون في النار، مع ورود أحاديث

---

(١١)فرقة من الفرق المنتسبة إلى الإسلام، انتحلت مذهب الجهم بن صفوان. وقد ذكر أهل العلم أن الجهم أخذ مقالته عن الجعد بن درهم، وأخذها الجعد عن أبان بن سمعان، وأخذها أبان عن طالوت ابن أخت لبيد بن الأعصم اليهودي الساحر الذي سحر النبي –صلّى الله عليه وسلّم–. ولم يكن الجهم قد وضع كلّ مذهبه، وإنما نسبت إليه لكونه شهّر مقالاتها التي أخذها عن الجعد بن درهم عندما التقى به في الكوفة، وطوّرها، ونشرها. والجهمية ينكرون أسماء الله وصفاته كلها، وأفعاله، وينكرون السمعيات كالرؤية، والصراط، والميزان، والحوض، ويجعلون ما ورد في ذلك من باب المجاز، ويقولون بالإرجاء والجبر. انظر: الرد على الجهمية للدارمي (ص: ٧)، تحقيق زهير الشاويش، تخريج العلامة الألباني، المكتب الإسلامي، ط/٤، ١٤٠٢هـ، ومختصر تاريخ دمشق لابن منظور (٥١/٦)، تحقيق جماعة من الباحثين، دار الفكر، دمشق، ط١/١٤٠٤هـ، ومجموع فتاوى ابن تيمية (٢٠/٥). وتاريخ الجهمية والمعتزلة، للقاسمي (ص:٩).

(١٢)هم الذين رفضوا زيد بن علي بن الحسين في خلافة هشام. ومن أبرز فرقهم الإمامية الاثني عشرية. منهاج السنّة النبوية (٣٤/١).

(١٣)من الإرجاء ويطلق على معنيين:

أحدهما بمعنى التأخير كما في قوله تعالى قالوا أرجه وأخاه أي أمهله وأخره.

والثاني: إعطاء الرجاء. أما إطلاق اسم المرجئة على الجماعة بالمعنى الأول فصحيح؛ لأنهم كانوا يؤخرون العمل عن النية والعقد. وأما بالمعنى الثاني فظاهر، فانهم كانوا يقولون لا تضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر الطاعة. انظر: الملل والنحل ج: ١ ص: ١٣٩

تُبَيِّن أنّ هذه الأمة أمةٌ مرحومة، وأنها أكثر الأمم في الجنة.

ب ـ تعيين الفرقة الناجية، وادّعاء كل فرقة أنها الفِرقة الناجية.

٣ ـ «أضواء على حديث افتراق الأمة» تأليف: عبد الله بن يوسف الجديع.

وهو كتيبٌ صغير الحجم، عدد صفحاته (١٣٨) صفحة.

وقد تناول فيه المؤلف بعض مباحث حديث الافتراق المتعلِّقة بهذه الأمة، ويمكن إجمالُها في قضيّتين رئيستين:

أ ـ الإجابة عن الإشكال الأول الذي سبق ذكره عند الكلام على كتاب الصنعاني.

ب ـ الجماعة الواردة في بعض روايات الحديث: تفسيرها، تحديدها، بعض أسمائها، الخارجون عنها، وبيان كيفيّة خروجهم وتفرّقهم.

٤ ـ «درء الارتياب عن حديث "ما أنا عليه والأصحاب"». تأليف: سليم بن عيد الهلالي.

وهو كتيبٌ صغير الحجم، عدد صفحاته (٦٤) صفحة.

وقد تناول فيه المؤلفُ قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ في بعض روايات حديث الافتراق: «ما أنا عليه وأصحابي» تناولاً حديثيًّا؛ حيث درس هذه الجملة من حيث السند، وذكر ما لها من شواهد؛ مثبتًا صحّتها.

٥ ـ «ما أنا عليه وأصحابي». تأليف: أحمد سلام.

ويقع في مجلّد، عدد صفحاته (٢٣٢) صفحة.

وقد تعرّض فيه المؤلفُ لبعض مباحث هذه الجملة التي وردت في بعض روايات حديث الافتراق، وقسّم تلك المباحث إلى أربعة فصول، هي:

أ ـ المعالم المنهجيّة في الحديث.

ب ـ ما يدخل في منهج الفرقة الناجية.

ج ـ ما يخرج عن منهج الفرقة الناجية.

د ـ ردّ شبهات عن منهج الفرقة الناجية.

٦ ـ «نصح الأمة لفهم حديث افتراق الأمة». تأليف: سليم بن عيد الهلالي.

ويقع في كتيّب صغير الحجم، عدد صفحاته (٦٨) صفحة.

وقد تعرّض فيه المؤلّف أولاً: لدراسة حديث الافتراق من طريق ثمانية من الصحابة، ثم ذكر موقف العلماء من الحُكم على الحديث، ثم بيّن المعنى الصحيح لقوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «كلها في النار إلا واحدة»، ثم تعرّض لبعض القضايا في الافتراق من حيث ثبوت وقوعه، وموقف المسلم منه.

ويلاحظ أن جميع هذه الدراسات الستّ لم تتناول إلاّ مباحث يسيرة من مباحث حديث الافتراق، وخاصّة ما يتعلّق منها بهذه الأمة.

٧ ـ «عقائد الثلاث والسبعين فرقة»).

تأليف: أبي محمد اليمني، وتحقيق: الباحث (الدكتور) محمد بن عبد الله ابن زربان الغامدي، وهو رسالة علمية تقدم بها الباحث إلى قسم العقيدة بكلية الدعوة وأصول الدين في الجامعة الإسلامية لنيل درجة الدكتوراة.

ومحتوى الكتاب: بيان عقائد الثلاث والسبعين فرقة التي وردت الإشارة إليها في حديث الافتراق، مع بيان أسمائها وفِرقها، وذكر بعض أقاويلها ـ كما نصّ على ذلك المؤلِّف في مقدمته، وأوضحه المحقق في مقدمة التحقيق، وكما هو ظاهر من تصفّح الكتاب ..

ويجدر التّنويه إلى أن المؤلف لم يذكر حديث الافتراق إلا إشارة، وأما المحقق فلم أره تعرّض له في مقدمته بشيء.

وإنما ذكرت هذا الكتاب هنا لئلاّ يظن مشابهته للموضوع الذي أقدمه.

الثاني: دراسات لها تعلق بمباحث حديث الافتراق:

وأذكر منها هنا ما قد يُظنّ أنه يشبه موضوع البحث، وهي:

١ ـ «وجوب لزوم الجماعة وترك التفرُّق»).

وهي رسالةٌ علميّة تقدّم بها الباحث: جمال بن أحمد بادي إلى قسم العقيدة بكليّة الدعوة وأصول الدين في الجامعة الإسلامية لنيل درجة الماجستير.

وقد تناول فيها الباحث قضيّتين رئيستين:

أ ـ الجماعة: الأدلة على الحثّ عليها، معناها، السبيلُ إلى لزومِها.

ب ـ التفرُّق: الأدلة على ذمّه، الأسباب المؤدِّية إليه.

فالرسالة تتناول بالدراسة جانبين لهما تعلُّقٌ بمباحث حديث الافتراق، وهي ـ بذلك ـ لا تعارض الموضوع الذي أقدّمه؛ لأنه دراسة شاملة لجميع ما يتعلّق بالحديث، ومن ذلك: الجماعة والتفرُّق، وهما لا يمثّلان إلاّ جزءًا يسيرًا من الموضوع.

٢ ـ «غربة الإسلام وأحكامها في ضوء السنة)).

وهي رسالةٌ علميّة تقدّم بها الباحث: سلمان بن فهد العودة إلى قسم السنة وعلومها بكليّة أصول الدين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، لنيل درجة الماجستير.

وقد طبعت هذه الرسالة ـ حسب ما علمت ـ مفرّقة تحت عنوان: «رسائل الغرباء» وعددها ثلاث رسائل:

أ ـ «الغرباء الأوّلون)).

ب ـ «صفة الغرباء» (الفرقة الناجة ـ الطائفة المنصورة ـ صفات أخر).

جـ ـ «وسائل دفع الغربة)).

والذي يهمنا منها هنا: هو الرسالة الثانية «صفة الغرباء)؛ فقد تناول فيها الباحث صفات الفرقة الناجية والطائفة المنصورة وخصائصهما، وبعض المباحث المتعلِّقة بهما. وذلك إنما يتناول جانباً يسيراً من الموضوع الذي أقدّمه؛ لأن الحديث عن الفرقة الناجية والطائفة المنصورة سيأتي في ثنايا مباحث كثيرة سأتناولها بالدراسة في الموضوع، كما وضّحته في الفصل الرابع من الباب الثالث من خطة البحث.

والجدير بالذكر هنا: أن الباحث تناول حديث الافتراق في هذه الرسالة ـ أعني: «صفة الغرباء)) ـ بالدراسة الإسناديّة، واستغرقت معه تلك الدراسة ثلاثين صفحة (من صفحة ٢٠ إلى صفحة ٥٠).

إلاّ أنه ينقص هذه الدراسة أمران مهمّان:

أ ـ الاعتناء بالحكم على ألفاظ الحديث؛ فإن الباحث ـ نظرًا لكونه قد عُنِي بالفرقة الناجية وإثباتها ـ كان نظره قاصرًا على الأسانيد لا الألفاظ؛ بمعنى: أنه كان يكتفي بالحكم على الحديث من حيث الجملة، دون تدقيق في ألفاظه؛ ومن المعلوم: أن ثمّة ألفاظًا في الحديث تحتاج إلى تحرير

وتدقيق ونظر؛ وأضرب على ذلك عدّة أمثلة:

ـ اختلاف الروايات في عدد فرق اليهود والنصارى وهذه الأمة.

ـ الزيادات الواردة في بعض أحاديث الافتراق دون بعض؛ وهي زيادات مؤثرة في فهم الحديث ودلالته.

ـ الأوصاف التي جاءت في بعض طرق حديث الافتراق، مثل: «السواد الأعظم».

وقد رأيت ألفاظًا في الحديث إذا نُظِر إلى إسنادها حُكِم عليها بالضّعف، ولكن عند جمع الطرق والاعتناء بالألفاظ الواردة فيها قد يُحكم عليها بالحسن؛ وهذا ـ على أهميته ـ مما لم يعتن به الباحث، لا لقصورٍ منه، ولكن لكونه أراد إثبات الروايات التي تتحدث عن الافتراق والفرقة الناجية.

فهذه الأمثلة وغيرها من صميم حديث الافتراق ولُبِّه، ولها تأثير كبير في فهم الحديث على الوجه الصحيح.

ب ـ الشواهد: فإن الباحث لم يخرج عن روايات حديث الافتراق، بل اكتفى بتخريج روايات الحديث نفسه، وقد يصحح رواية أو يحسّنها برواية أخرى من روايات الحديث.

ومن المعلوم: أن الشواهد ممّا يتمِّم التّخريج ويكمّله، وكم من روايات ضعيفة شهد لها معنى حديث آخر فحُكِم عليها بالحسن، وأضرب لذلك مثالاً واقعًا في حديث الافتراق؛ فإن جملة «ما أنا عليه وأصحابي» قد وردت من طريق ضعيفة، ولكن أثبت لها الشيخ سليم الهلالي في كتابه المذكور سابقًا من الشّواهد ما رفعها إلى درجة الحسن.

ولهذين الأمرين المهمّين أحببت أن تكون دراستي لحديث الافتراق مفتتحة بدراسة تفصيليّة تستدرك ما فات الباحث في دراسته للحديث.

٣ ـ «الافتراق وأصول الفرق في القرن الأول الهجري».

وهي رسالة علميّة تقدّم بها الباحث: حمود بن غزاي الحربي إلى قسم العقيدة بكليّة أصول الدين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لنيل درجة الماجستير.

وقد تناول فيها الباحث جانبًا من جوانب حديث الافتراق، وهو الافتراق نفسه؛ حيث تحدّث في الباب الأول عن الافتراق ومفهومه وتاريخه وعواقبه، وفي الباب الثاني عن أسباب ظهور

الفِرق، وفي الثالث عن أصول الفِرق في القرن الأول الهجري، وفي الرابع عن آثار نشأة الفِرق على المسلمين.

وموضوع الافتراق الذي تناوله الباحث يمثِّل ـ في موضوعي ـ الفصل الأول من الباب الثاني، مع زياداتٍ لم يذكرها الباحث، إضافة إلى المباحث الكثيرة الأخرى التي سأتناولها في الموضوع ـ بإذن الله ..